



وزارة المالية

منظمة حكومية عصرية أكثر احترافية

إدارة الاقتصاد الكلي

والسياسة المالية

"ملخص تنفيذي"

تطوير قطاع الخدمات

المالية في دولة

الكويت

الدور الأرضي - بلوك 16 هاتف مباشر: 22485152 فاكس: 22427585

تاريخ الإصدار: 2015/10/29

"ملخص تنفيذي"

تطوير قطاع الخدمات المالية

في دولة الكويت

إعداد:

السيد / عبدالعزيز عبدالمحسن المزيني

السيد / ناصر فهد الصقر

مراجعة:

السيد / هشام محمد جحيل - مدير إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية

السيد / د. خالد بسام الحمود - مستشار صندوق النقد الدولي (IMF)

تطوير قطاع الخدمات المالية في دولة الكويت

(ملخص تنفيذي)

قامت المجموعة الثلاثية الدولية للاستشارات (TICG) بإعداد دراسة شاملة عن قطاع الخدمات المالية في الكويت، والذي انخفض نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي من 14% في عام 2007 إلى 6% في عام 2013، كما وتراجع هذا القطاع الذي كان يعد الرائد مقارنةً بالقطاعات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الثاني من القرن 20، ليحتل مكانه بالأهمية والتطور القطاعات المالية في البحرين، الإمارات، قطر، والسعودية، وانعكس ذلك في ترتيب الكويت في مؤشرات عالمية مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجي - الجدول رقم (1).

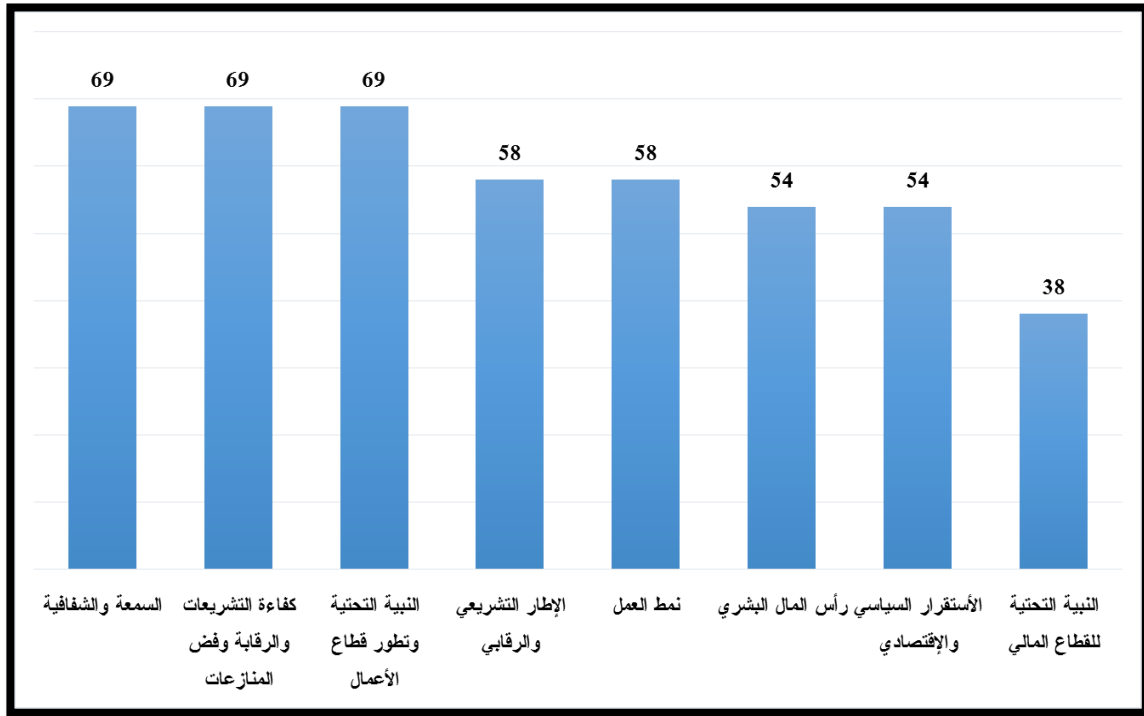
الجدول (1): مقارنة دولة الكويت بباقي دول الخليج العربي في المؤشرات العالمية (كلما زاد الرقم كلما تراجع مركز الدولة)

سهولة القيام بالأعمال التجارية	توفر الخدمات المالية	سهولة لحصول على قروض تجارية	مؤشر الشفافية العالمي
الإمارات 22	22	3	25
السعودية 49	48	27	56
قطر 50	13	1	26
عمان 66	47	9	64
الكويت 86	68	45	67
البحرين 53	15	8	55

وقد قامت الدراسة باستبيان 30 مؤسسة مالية في الكويت عن سبب تراجع هذا القطاع، حيث ترى المؤسسات التي شملهم الاستبيان أن أهم أسباب التراجع هي أسباب تتعلق بالأطر التشريعية والتنظيمية لهذا القطاع ، ففي الوقت الذي أشادت المؤسسات المالية بالدور الناجح

التي قامت بها السلطات الرقابية في حماية الاقتصاد من الأزمات المالية المتتالية وذلك عن طريق استخدام أدوات رقابية مثلى ومتطورة، إلا أنه وفي نفس الوقت ترى تلك المؤسسات أنها مقيدة كثيراً وتحد من نمو روح المنافسة والابتكار في القطاع مقارنةً بالقطاعات المالية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليج - الجدول رقم (2) يوضح أهم معيقات القطاع المالي في الكويت.

الجدول (2): أهم معيقات قطاع الخدمات المالية بناءً على استبيان 30 مؤسسة مالية



وفي حال قامت الكويت بمعالجة هذه التشوهات، وأصبح قطاع الخدمات المالية قطاعاً حيويًا يخدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فيرى التقرير أنه من الممكن أن يضيف ذلك ما يعادل 10 مليار دولار أمريكي على الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025 وزيادة تراكمية على الناتج المحلي الإجمالي قدرها 55 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2016 - 2025، ويتابع التقرير أنه من المتوقع استحداث 65 - 110 ألف وظيفة جديدة في القطاع الخاص سواءً في القطاعات المالية وغير المالية، الأمر الذي سيؤدي إلى استيعاب ما نسبته 30 - 50% من العمالة الوطنية التي ستدخل سوق العمل خلال العشر السنوات القادمة، وعليه ستخضع فاتورة

الرواتب في القطاع الحكومي بمقدار 5 مليار دولار أمريكي، وسينتج عنه زيادة في الدخل الحكومي غير النفطي ما يعادل 1 مليار دولار أمريكي في عام 2025.

تنسيب إدارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية:

(1) لا يوجد أدنى شك بأهمية قطاع الخدمات المالية في الاقتصاد المحلي، فهو يعتبر عصب النشاط الاقتصادي، وبحسب الدراسة التي قامت بها المجموعة الثلاثية يظهر هناك حاجة ملحة لتطوير والعمل على إزالة التشوهات التي أصابت هذا القطاع، إلا أنه وفي نفس الوقت، ترى الإدارة إلى أهمية تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى ووضع خطط عملية وزمنية محددة لمعالجة المعوقات التي تعاني منها، فبنهاية الأمر فإن القطاعات الاقتصادية الأخرى هي التي تطلب خدمات القطاع المالي (الطلب يخلق العرض وليس العرض هو الذي يخلق الطلب - النظرية الكينزية)، فإذا لم يتم تنمية ودفع القطاعات الاقتصادية الأخرى فسيكون أثر ذلك على الاقتصاد ضعيفاً حتى إذا تم معالجة مشاكل القطاع المالي - ونجد أن ترتيب مؤشر سهولة القيام بالأعمال التجارية لدولة الكويت (الجدول رقم 1) يأتي الأخير مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي يؤكد أن المشاكل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ليس فقط في قطاع الخدمات المالية.

(2) تقترح الإدارة بأن تقوم الجهات الحكومية المختصة، وبالتعاون مع مكاتب استشارية متخصصة، بالقيام بدراسات دقيقة لقطاع محركات النمو في الاقتصاد الكويتي (Growth Engine Sectors)، والتي من الواضح أن قطاع الخدمات المالية هو أحدها، بحيث تشمل هذه الدراسات القطاعية (من 4 إلى 5 قطاعات) تحليلاً مفصلاً لمشاكل القطاع وتوصيات لمعالجتها وخطط زمنية محددة في أسلوب معالجة هذه المعوقات.